

ثانياً: الثقافة السياسية السلطوية .. والمشروع الناصري

يتبدى التاريخ المصرى ممتداً، فيما يتبدى الحاضر الحديث متقطعاً ولكن دون قدرة على إحداث "قطيعة" مع بنيته السلطوية الموروثة. وهو أمر يرجع إلى أن الثقافة المصرية حتى بداية القرن التاسع عشر، كالثقافة العربية الأم لم تكن قد أنجزت قطيعة تاريخية مع بنية العصر الوسيط فلم تكن هناك حركة علمية جديدة، ولا منهجية تفكير جديدة تطرح أسئلتها الجذرية على الواقع بشكل نقدي، ولم تعدو الحركة الفكرية الناشطة نوعاً فى النصف الثانى للقرن الثامن عشر، سوى حركة داخل النمط الفكرى السائد والقائم على الحدس والتأويل والمستند إلى السلطة المعرفية للدين وعلم الكلام وليس الفلسفة التحليلية أو العلم التجريبي، والنمط التقليدى ذاته فى الانتاج "الزراعى" ومن ثم البناء الاجتماعى التقليدى الراسخ "الرعوى". ولذا لم تكن هناك قدرة على تشكيل كتلة تاريخية حديثة، لها مكتسبات سياسية ورؤية ثقافية ونماذج تنظيمية وطرائق فى الحياة، تميزها وتمثل لها نوعاً من الاستمرارية المجتمعية؛ تدفعها للقتال من أجل الحفاظ عليها.

عشر حيث تزايد نمو القطاع الرأسمالى ولكن تحت تأثير متزايد لسيطرة الأقليات التجارية البحر - متوسطة، والتي استطاعت من خلال علاقتها الوثيقة بالعائلة الملكية التحكم فى الدولة. فى هذه المرحلة شهدت مصر نوعاً من الاستقرار والاستقلال النسبي نتيجة للتنافس التجارى فى السوق العالمى، وللسياسة البريطانية فى عشرينات القرن وثلاثينياته^(١).

كان التعبير الثقافى عن خط التطور المشار إليه نوعاً من الإحياء، يمكن أن يكون "كلاسيكية جديدة". ففي المرحلة الأولى - مرحلة الانتعاش

وفى الحقبة الحديثة الممتدة عبر مائة وخمسين عاماً (١٨٠٥ - ١٩٥٢م)، عاشت مصر مرحلتين تأسيسيتين مهمتين، شهدت فى ظليهما مشروعين للنهوض الحضارى شديدي الأهمية رغم تباينهما:

المرحلة التأسيسية الأولى تتمثل فى مشروع محمد على باشا، الذى تغذى نسبياً من الانتعاش التجارى الذى شهدته مدينة القاهرة فى بداية القرن الثامن عشر، وقبل الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) التى ينسب إليها عادة الفضل - كل الفضل - فى انتقال المجتمع المصرى من "العصور الوسطى" إلى عصر "النهضة".

لقد شكلت دولة محمد على استمراراً للاتجاهات الأساسية، التى بدأت فى القرن الثامن

١ - نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية: هل الصراع العربى - الإسرائيلى صراع ديني؟، مجلة سطور عدد ١١٩، أكتوبر ٢٠٠٦م

الجزيرة العربية، والذي كان يمثل تهديدا مباشرا لمشروع محمد على الإمبراطوري. وكان لكل مرحلة من المراحل المذكورة، كذلك نسق خاص من المؤسسات الثقافية. كان "المجلس" هو مؤسسة الطرق الصوفية ذات النزعة الإصلاحية - مثل "الوفائية" و "البكرية" - في المرحلة الأولى. في المرحلة الثانية - مرحلة سيطرة الدولة - كانت المؤسسات هي المطبعة والصحف ومكاتب الترجمة، في حين صارت المدارس الحكومية النظامية هي مؤسسات المرحلة الزراعية^(٢).

كان المشروع السياسي للدولة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والمعبر أساسا عن الطموح الشخصي لمحمد على (١٨١٥ - ١٨٤٠)، هو محاولة إعادة إنتاج "الإمبراطورية العثمانية" في صيغة عصرية حديثة. من هنا استعار محمد على المفردات الإصلاحية لمشروعه من مفردات مشروع الإصلاح التركي - إنشاء جيش عصري حديث مسلح بأسلحة عصرية، إرسال البعثات إلى أوروبا لتحصيل العلوم العسكرية والاستعانة بالخبراء الأجانب للإشراف على إنشاء المؤسسات الجديدة، وتطور الدواوين القديمة بما يتلاءم مع متطلبات المشروع الطموح.

لقد انتقل بمصر من بنية العصور الوسطى (الرعية) إلى فضاء العصر الحديث على أصعدة التعليم والزراعة والتصنيع خصوصا العسكري،

التجاري في القرن الثامن عشر - تم التركيز على إحياء "علم الحديث النبوي" مصحوبا بالتقنين بطرق شتى وعلى درجة عالية من الأهمية لأنشطة القطاع التجاري. في المرحلة الثانية - مرحلة سيطرة الدولة في عصر محمد على - حدث فتور في دراسة الحديث النبوي لحساب تزايد الاهتمام بعلم "الكلام" من أجل تبرير سياسة الإصلاح التي تبناها محمد على. وأخيرا كانت العودة إلى التركيز على دراسة "علم الحديث" مرة أخرى تعبيرا عن إفلاس إصلاحية محمد علي البيروقراطية^(١).

كما كانت المؤسسات الجديدة المعبرة عن المشروع الإمبراطوري لمحمد على هي "المطبعة" والصحف - إنشاء جريدة "الوقائع المصرية" - والمدارس العسكرية التقنية كالطب والتمريض والمهندسخانة. وتمثلت الإيديولوجيا التي ساندت المشروع وسقطت مع سقوطه في إحياء "علم الكلام" ذي الصبغة العقلانية التقليدية المحافظة - الماتريدية بصفة خاصة - ليحل محل علم "الحديث النبوي" في موقع الصدارة والفعالية، لأنه كان مطلوبا من الإيديولوجيا الجديدة أن تؤدي وظيفة مزدوجة مركبة، لا يقدر "الحديث النبوي" على الوفاء بها، مهما كانت أدوات التفسير والتأويل عميقة وناجعة. كان الدور المطلوب تبرير مشروع التحديث وتسويغه، من منظور ديني عقلاني نسبيا من جهة، والتصدي - من جهة أخرى - لسحب البساط من تحت أقدام المشروع "الوهابي" في شبه

١ - نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

٢ - نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

حتى شهد مؤرخ غربى بحجم توماس لوتسكى بأن ترسانة الإسكندرية البحرية تفوقت على نظيرتها الفرنسية بطولون، نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فى تصنيع بعض أنواع البوارج البخارية. كما تفوق الأسطول المصرى آنذاك على نظيره الفرنسى فى نسبة السفن البخارية، قياساً إلى السفن الشراعية.

حينذاك حاولت مصر استعادة الوظيفة الأمنية والسياسية لمجتمعها المتمدين من أنياب السلطة الرعوية، خصوصاً عندما بدأ محمد على فى تجنيد "الفلاحين" السودانيين ثم المصريين تحت قيادة ضباط تنوعت أجناسهم ما بين أتراك، وأرمن، وشركس، وفرنسيين، حتى أخذت مدرسة أسوان الحربية ثم المدرسة الحربية للمشاة، وأخيراً مدرسة أركان الحرب بالخانكة فى تخريج ضباط مصريين بعد ١٩٢٠م، ناهيك عن الضباط الذين تعلموا فى العسكرية ضمن البعثات إلى الخارج خصوصاً فى فرنسا، الأمر الذى جعل من مصر رقماً صعباً يكاد يرث الحضور التركى فى المعادلة الدولية، ويدق بوابة المشروع / الدولة العربى؛ خصوصاً عندما حاول داود باشا فى العراق تقليد خطا محمد على والسير على نهجه، وهو عين ما فعله الأمير بشير الشهابى فى لبنان محتمياً بدعم محمد على وابنه إبراهيم باشا، وما حاوله أيضاً الباي أحمد فى تونس، وهو ما كان له الأثر فى حفز المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين بقيادة أحمد بك فى مدينة طبرى، بعد استسلام حسين باشا داي فى العاصمة.

ولكن حين بدأت قوة محمد على المتنامية تهدد الإمبراطورية العثمانية - التى كانت بريطانيا تعتبرها مانعاً حاجزاً ضد التوسع الروسى - قامت إنجلترا بالقضاء عليه، وهكذا أدت اتفاقية لندن ١٩٤٠ - ١٩٤١ إلى القضاء على نظام الاحتكار الذى كان يعتمد عليه التطور الاقتصادى المصرى. كما أدت إلى تقلص الجيش المصرى من ٢٥٠ ألف إلى ١٨ ألف جندى، وحاصرت الحيوية المصرية، دون ممانعة كبيرة سواء من خلفاء محمد على، أو حتى من المجتمع المصرى القاعدى، الذى لم تصل إليه عوائد الإصلاح فلم يجد لديه من الدوافع، ولا القدرات ما يمكنه من مقاومة الانكسار، وهو أمر يرجع إلى أن مشروع محمد على قد أخذ إلهامه الحقيقى من السلطنة العثمانية رغم محاولة تحديثها، ولذا كان تحديثه هشاً متمحوراً حول قطاع رئيسى واحد، هو الجيش الذى لعب دور الحامل التاريخى الحقيقى لهذه التجربة، الأمر الذى حال بين الثقافة السياسية وبين تشكيل كتلة تاريخية حديثة ذات قاعدة مجتمعية، ورؤية ثقافية، وأنماط تنظيمية، وطرائق فى الحياة تميزها وتكفل لها نوعاً من الاستمرارية، تدفعها للقتال من أجل الحفاظ عليها مثلاً فعلت الطبقة البرجوازية عبر التركيبة الرأسمالية ورموزها كالدولة القومية، واقتصاد السوق، ثم الديمقراطية، أو حتى الطبقة الإصلاحية اليابانية فى العصر الميجى نهاية القرن التاسع عشر. ولذا فعندما تم تفكيك الجيش، انهار المشروع كله قبل أن ينجز استنارة مجتمعية عميقة، أو يرسخ تحديثاً

واسعاً، وإن وضع في التربة بذوراً أزهت بعد حين.

وهكذا عاشت مصر ما يمكن تسميته بحالة (الانقطاع) أو القابلية للتغير الجذري في بنيتها الهيكلية المتعاقبة، والتي حرمتها طيلة هذه المرحلة الممتدة بين منتصف القرنين التاسع عشر والعشرين، من مراكمة الخبرات التحديثية، والتقاليد الليبرالية، وهي حالة ناجمة عن ضعف قدرة الثقافة السياسية على تشكيل كتلة تاريخية حديثة ذات قاعدة مجتمعية، وحضور سياسى، ورؤية ثقافية، وأنماط تنظيمية، وطرائق في الحياة تميزها، وتكفل لها نوعاً من الاستمرارية تدفعها للقتال؛ من أجل الحفاظ عليها مثلما فعل النبلاء في التاريخ الأوروبي الوسيط عبر تركيبة الإقطاع بإلهاماته العرقية والدينية، أو الطبقة البرجوازية عبر التركيبة الرأسمالية ورموزها كالدولة القومية، واقتصاد السوق، ثم الديمقراطية، أو حتى الطبقة الإصلاحية اليابانية في العصر الميجي نهاية القرن التاسع عشر، بغض النظر عن تباين أشكال الحكم وتجاربه الفرعية، وأهمها:

- **عصرا عباس وسعيد**، وفيه خسر المجتمع المصرى جل إصلاحات محمد على، وخصوصاً بعد عودة نظام الالتزام الذى جعل فلاحى مصر أسرى الإقطاع الرعوى وعبيدا لباشوات الأرض بدلا من الممالك فى العصر العثمانى، أو (أفصال الإقطاع) فى التجربة الأوروبية، وذلك فى الوقت الذى حصل فيه المهندس الفرنسى ديلسييس من سعيد على

امتياز حفر قناة السويس بشروطه المعروفة، بالغة الإجحاف. ويبدو أن من علامات انحطاط الدول أن تتهاون فى بيع أراضيها للمغامرين من الأجانب، والفاستين من بنى الوطن.

- **عصر إسماعيل** الذى جسد أكثر أشكال التحديث الفوقى نموذجية؛ فعلى الأرضية المجتمعية الرعوية نفسها سعى الرجل لإقامة مجلس شورى للنواب وكان ذلك أمراً رائداً، لو لم يتبعه ببناء أوبرا مصرية تستقبل وتعرض فنوناً موسيقية وألواناً من الغناء، لم يكن بمصر من هو قادر لا على إنتاجها ولا حتى تذوقها اللهم سوى نخبة الإقطاع الرعوى. والأهم من ذلك أن بناءها جاء على سبيل الاحتفال بافتتاح القناة المنهوبة، وعلى شرف الإمبراطورة الفرنسية رمز الدولة الناهية. والأكثر عبثاً من ذلك أن تمول بقروض أجنبية تعجز الحكومة عن سدادها؛ فتكون ذريعة احتلال مصر بعد سنوات قلائل رغم ثورة عرابى الوطنية الخالصة، والتي باع بالفشل وانتهت بالاحتلال البريطانى لمصر.

- **ونظام ثورة ١٩١٩** التى كشفت عما كان قد ترسب فى التربة المصرية من بقايا مشروع محمد على التحديثى؛ ففي الوقت الذى بدأت فيه الجيوش فى التراجع كان حجم النخبة المصرية يتنامى، فلم يعد قاصراً على العلماء أو محصوراً فى دائرة الأزهر. انضم إلي قطاع النخبة الخبراء العسكريون وضابط الجيش المصريون، ثم تبعهم من تلقوا تعليمهم في

الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية^(١)

لقد أنتج هذه الثورة دستور ١٩٢٣ ذا الإلهام الليبرالي في الربع الثاني من القرن العشرين. وفي ظل هذا الدستور شهدت مصر حركة تنويرية جديرة بالاهتمام، حاولت عبر رموزها الكبرى التي راوحت بين إسماعيل مظهر وشبلى شميل وسلامة موسى، وبين العقاد ومحمد حسين هيكل مروراً بطة حسين وأحمد لطفى السيد، أن تطرح أسئلتها على الواقع بشكل جدى، ولكنها واجهت مشكلتين أساسيتين: أولاهما استمرار افتقارها للمكون العلمى التكنولوجى الحديث كقاعدة، صارت هى الأهم فى البنية التاريخية للمجتمع الحديث. وثانيتهما حالة الضعف السياسى للبلاد بعد وقوعها فريسة للاحتلال البريطانى؛ ولذا كان الأفق السياسى لأسئلة التنوير هذه محدوداً، واتخذت هذه الحركة طابعاً فوقياً على نحو، لم يمكنها من المساس بالجسد الاجتماعى المصرى، الذى ظل رعوياً عند القاعدة فتم رفض مشروعين مختلفين للإصلاح الزراعى، بل واعتبار مجرد "مكافحة الحفاء" مشروعاً قومياً استمر طرحه على البرلمان لنحو العقد؛ الأمر الذى كشف عن انسداد الأفق الاجتماعى لهذا النظام. فمن سوء حظ مصر أن اللحظة التاريخية المصرية التى شهدت سلطة سياسية قادرة على الفعل، زمن محمد على، عازها الإطار التنويرى القادر على إلهامها وترشيدها المستمر، وعندما بدأ هذا الإطار فى

فرنسا خاصة بعد التوسع فى نظام البعثات ليضم أفراداً من خارج الجيش يدرسون العلوم المدنية مثل علوم الإدارة والقانون والاقتصاد. ويكفى لإثبات هذه الحقيقة استعراض أسماء الذين ساهموا فى "الثورة" العرابية وإنشاء أول حزب سياسى مصرى، على أساس علمانى، هو الحزب الوطنى (أحمد عرابى - محمد عبده - محمود سامى البارودى - عبد الله النديم - محمد عبيد - على فهمي) لقد كانت الثورة العرابية - التى بدأت بالمطالبة بمساواة المصريين بغيرهم فى الترقى إلى المناصب العليا فى الجيش - تعبيراً سياسياً عن بداية استواء كيان الطبقة الوسطى المصرية. ويبدو أن الاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢) لم يوقف هذا المد إلا لبعض الوقت، فلم تلبث الحركة الوطنية المصرية أن نهضت ضد الاحتلال وواصلت كفاحها، فكانت ثورة ١٩١٩م بكل تجلياتها وتعبيراتها السياسية والاقتصادية والفكرية الثقافية تمثل مرحلة الاكتمال، التى تجسدت فى الاستقلال السياسى بصور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣، أول دستور مدنى يدرش مجتمعاً جديداً يقوم على الديمقراطية والعقد الاجتماعى والمساواة بين المواطنين - لا الرعايا - فى الحقوق والواجبات. وفى مرحلة الاكتمال تلك تعددت المؤسسات الثقافية؛ لتضم المسرح والسينما بل والأوبرا والجامعة إلى جانب

١- نصر حامد أبو زيد، النين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

"الدول" التي كانت - وما زالت - تنمو، بدلاً من التعامل الثوري، الذي لم يحن موعده التاريخي- بعد في جميع الأقطار العربية المحيطة بمصر مشرقاً ومغرباً هكذا دفعت الثورة المصرية ثمن وضعيتها "اللا دولة" في الوطن العربي، عندما تحولت إلى مشروع ثورة عربية عامة، ولم تشفع لها قاعدتها المحلية في مصر - قاعدة الدولة المصرية وحدها - في التحول إلى ثورة عربية شاملة، بل ناءت بأثقالها وأعبائها؛ لأنه لم تكن قد قامت في الوطن العربي عامة - بعد - الدولة التي وصلت في نضجها إلى مستوى استيعاب الثورة وتحولها إلى حركة ايجابية في مجرى التقدم^(١).

لقد أحدثت ثورة يوليو العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي غير من نظام الحكم وفلسفته السياسية والاقتصادية، كما أحدث تغييراً مهماً في الخريطة الاجتماعية لمصر، وترتب على ذلك حدوث تغيرات مهمة في منظومة القيم السائدة داخل المجتمع المصري، إلا أن هذا التغيير لم يكن مطلقاً وإنما كان نسبياً، ولذلك لم يكن كافياً لتتحول الثقافة السياسية المصرية الرعوية، إلى الديمقراطية مباشرة، بل استمرت السلطوية هي السمة المسيطرة عليها^(٢). فلا شك أن بعض القيم التي تنطوي عليها الثقافة السياسية المصرية، مثل:

١ - د. جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القبطية، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٢ - د. إكرام بدر الدين، للثقافة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٥.

التشكل كانت الإرادة الوطنية قد ترهلت، ولو أن حركة التنوير المصرية قد تأخرت نحو القرنين، ولو أنها سبقت تجربة محمد علي لكان لها، ولمصر في التاريخ، شأن آخر.

أما المرحلة التأسيسية الثانية فدشنها ثورة يوليو ١٩٥٢م، والتي تبدو تكراراً ناجحاً لثورة عرابي نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى خروج البريطانيين بعد الأسرة العلوية من مصر، قام به الجيل الأول من شباب المصريين أبناء الفلاحين في الأغلب والطبقة الوسطى، المحدودة إجمالاً الذين دخلوا الكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦، بعد أن كانوا قد توقفوا عن دخولها منذ عهد عباس الأول في خمسينات القرن التاسع عشر.

لقد اعتبرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول مهمة في تاريخ مصر الحديث، وبداية تاريخها المعاصر، بل ربما أمكننا القول إن الثورة الناصرية استطاعت أن تكون أكثر الثورات العربية الحديثة تأثيراً في الواقع العربي- إيجاباً وسلباً على السواء - لأنها قامت ضمن بوتقة أرسخ مؤسسة دولة في الوطن العربي، وهي "الدولة" المصرية؛ مما أتاح لها بداية ذلك التأثير القوي. غير أن وضعيتها "اللا دولة" أو وضعيتها الدولة الهلامية غير المكتملة وغير الناضجة، السائدة في المحيط العربي حول مصر من مختلف الجهات، كانت ما تزال بحاجة إلى مرحلة تاريخية أطول؛ كي تكتمل فيها "الدولة" قبل أن تتم فيها "الثورة" فكانت العودة إلى "التعامل الرسمي" بين مصر والبلدان العربية، على صعيد ومستوى

والشكلية، وهو ما دفع الباحث ليبقيها ضمن الفضاء العام للنموذج التاريخي الرعوى.

ويمكن القول بأن التحول من النموذج الرعوى كانت له دوافعه، كما كان للعجز عن بلوغ النموذج الديمقراطي دوافعه أيضاً. فبالنسبة للتحول عن النموذج الرعوى فى اتجاه ثقافة سياسية حديثة كانت، هناك عدة عوامل تمثلت فى الصياغات الجديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى العسكرية وعلى رأسها:

أ- السياسات الاقتصادية:

والتي هدفت إلى إعادة صياغة البنية التحتية للمجتمع المصرى، فلقد أحدثت النخبة الثورية فى مصر تحولاً مهماً وعميقاً فى مسار الاقتصاد المصرى، وقد ظهر ملامح هذا التحول بصفة خاصة عقب صدور قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١، وقد أدى اقتران السياسات الاقتصادية بسياسات ذات محتوى اجتماعى والمزاوجة الناجحة بين التنمية الاقتصادية من ناحية، والآثار التوزيعية للتنمية من ناحية أخرى إلى تمتع قطاعات وشرائح اجتماعية متزايدة بثمار التنمية، فقد استفادت جماهير عريضة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الثورى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى الريف والمدينة، وقد أدت هذه السياسات الإشباعية للنظام، والتي لمست الجماهير نتائجها الملموسة إلى تدعيم قيم الثقة لدى الجماهير، والتقليل من قيمة الشك؛ حيث شعرت الجماهير أن النظام القائم

الطاعة المطلقة، والخضوع والإيمان بالقدرية والشعور باليأس والسلبية والشك العميق وغيرها قد أصابها التغير والتحول عقب ثورة يوليو؛ لأنها ليست قيماً أبدية جامدة، ولأنها خضعت للممارسات التحديثية للنخبة الثورية الحاكمة، والتي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أسرع وقت ممكن، وحاولت من أجل ذلك أن تغرس وعلى عجل مجموعة من القيم التى تتناسب مع ذلك الهدف مثل النظام واحترام العمل اليدوى والتكتل الوطنى وغيرها^(١).

وفى الوقت نفسه لا يمكن الزعم بأن الثقافة السياسية المصرية أصبحت ديمقراطية، وإن أمكن القول بإنها أصبحت ثقافة سلطوية "حديثة" ومفارقة إلى حد كبير نسبياً مع الثقافة السياسية الرعوية التى استمرت معها فى تاريخها الطويل، على تباين طفيف فى هذا التاريخ، وبخاصة فى الحقبة الحديثة منه إبان تجربة محمد على باشا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحتى العهد الليبرالى فى الرابع الثانى من القرن العشرين حيث شهدت الحياة السياسية المصرية، تطوراً طفرئاً نحو الدستورية، والتعددية السياسية كان أرقى شكلياً من النظام السياسى لما بعد يوليو، ولكنه فى الحقيقة استند على بنية مجتمعية/ اقتصادية تقليدية وشديدة التخلف عكست بنيوياً وعلى مستوى القاعدة نفس قيم الثقافة السياسية الرعوية للنموذج التاريخى، رغم حداثةها وليبراليتها الفوقية

٣- د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص

تتطوى عليها الثقافة السياسية من خلال تقوية قيم معينة، وإضعاف قيم أخرى، وغرس قيم جديدة، وقد أخذت الإيديولوجية تتفتح أبعادها وتتحدد معالمها في مصر منذ أوائل الستينيات، مع التحول الاشتراكي، والميثاق الوطني، الذي كان يعبر عن نجاح نسبي في إيجاد إيديولوجية في مصر تحاول النخبة إقناع الجماهير بها، وغرس القيم التي تتطوى عليها هذه الإيديولوجية لدى القطاعات العريضة من الجماهير^(١)؛ حيث تضمنت هذه الإيديولوجية صياغة لخبرات فكرية وعملية جديدة، على رأسها:

١- صياغة تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية كقاعدة شعبية للسلطة، وكإطار سياسي اجتماعي لممارسة الصراع الطبقي سلمياً في اتجاه تذويب الفوارق بين الطبقات، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

٢- صياغة التنظيم الثوري بشقيه الجماهيري "الاتحاد الاشتراكي" والطليعي "الجهاز السياسي"؛ بهدف توسيع فرص المشاركة السياسية أمام الجماهير.

٣- صياغة نموذج القطاع العام الذي يمنح الشعب السيطرة على جميع وسائل الإنتاج في المجتمع عن طريق قطاع عام ضخم وقوى ومسيطر

بعمل لصالحها ويحقق أهدافها، فزادت ثققتها في ذلك النظام، كما تزايدت رغبتها في المشاركة السياسية^(٢).

ب- التصنيع:

والذي يؤدي إلى إدخال مجموعات عديدة من القيم إلى المجتمعات المتخلفة، فالتصنيع وبحكم نشأته الغربية وارتباطه بالرأسمالية، يتعامل مع الأفراد باعتبارهم أفراداً، وهو لذلك لا يعنى باعتبارات القبيلة، أو العشيرة أو النسب أو المصاهرة؛ فالمحك هو القدرة على الإنجاز، والقدرة تكتسب بالتدريب والإنجاز يمكن قياسه بمحكات موضوعية والجزاء المادى والمعنوى يتحدد بقدرة الإنجاز. هكذا تسير الأمور بمنطق عقلى بارد، وليس فيه مجال للعاطفة أو للاعتبارات الشخصية، وعلى ذلك فمن شأن التصنيع تغيير القيم الاجتماعية، وشيوع الفردية، بما يترتب على ذلك من انهيار مكانة المؤسسات التقليدية في المجتمع^(٣).

ج- الصياغة الإيديولوجية:

إذ يعتبر تطوير إيديولوجية إحدى الوسائل المهمة، التي يمكن استخدامها للتخلص من الولاءات الضيقة وإحداث تغييرات في القيم التي

^١ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٤.

^٢ - السيد يسين، الوعي القومي المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١، ص ٥٣.

^٣ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٤- أن خبرة التجنيد التى يكتسبها الفلاحون المجندون تحدث تأثيراً لاحقاً على القرية بعد عودتهم إليها.

وهكذا نجد أن تجربة التحديث السلطوى للمشروع الناصرى قد أخذت إلهامها من الحداثة الأوروبية وإن فى صورتها الاشتراكية، كما تأسست على عدة ركائز مكنته من وأد كثير من سمات الحالة / الثقافة الرعوية فى الشخصية المصرية: أولاها الجيش الوطنى الذى أعاد للمجتمع المصرى وظيفته العسكرية، بعد أن عادت إليه مع الاستقلال الوطنى ووظيفته السياسية، وثانيها التعليم النظامى (الواسع)، وثالثها حركة التصنيع الشاملة، على أرضية طبقة وسطى واسعة تكاد تحتوى معظم شرائح المجتمع رغم محدودية معارفها ومهاراتها نسبياً، وتكوينها البيروقراطى غالباً. ورابعها رؤية ثقافية حديثة سعت إلى استلهاهم مقومات الخصوصية الوطنية والقومية، وإلى تأكيدها فى إطار نزوع إنسانى وعالمى كانت له جاذبيته وفعاليته رغم جموحه، وفى سياق روح كفاحية تؤمن بالقدرة على التأثير فى حركة سير التاريخ. وخامستها تبنى إيديولوجيا راديكالية نوعاً ما تولى قيم التحرر والكبرياء على ما عداها، حتى لو كان "الواقعية السياسية"، وهو أمر يمكن فهمه باعتباره محاولة لإشباع النرجسية الوطنية، ولإحداث القطيعة مع القيم الرعوية كالأستسلام والخضوع والقدريّة، وربما الشعور بالدونية، الذى كان قد تكرر فى الشخصية المصرية لقرون طويلة إزاء الآخر.. الخ.

وموجه لقطاع خاص، ينشط فى إطار التخطيط الشامل^(١).

د - الجيش الوطنى:

قامت ثورة يوليو أساساً على أكتاف نخبة وطنية من شباب الجيش المصرى، الذى كان يحكمه ويتحكم فى تدريباته، وتوجيهاته، نخبة غير مصرية غالباً، وغير وطنية أحياناً، ولذلك فما أن قامت الثورة حتى قصدت إلى تحقيق أحد أهم أهدافها الستة، وهو بناء جيش وطنى قوى، اعتمد على تجنيد شباب المصريين من العمال والفلاحين، والذين مثلوا أساس الكتلة الحيوية لتحالف قوى الشعب العامل، مما كان دالاً على علاقة انصهار بين الجيش والشعب والنظام فى مصر فى بوتقة الوطنية، ولقد أثبتت الدراسات الجادة أن خبرة التجنيد تؤثر على النسق القيمى للفلاح المجند فى أكثر من جانب، على رأسها^(٢):

- ١- أن خبرة التجنيد تضيف معارف جديدة للفلاح المجند وتكسبه بعد الأفق فى إدراكه وتفسيره للمناطق المحيطة به سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- ٢- أن الفلاح المجند يتبنى موقفاً جديداً من بعض العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة فى القرية.
- ٣- أن نوعاً من الحراك الاجتماعى والمهنى يحدث للفلاح المجند بعد اكتسابه خبرة التجنيد.

١- لطفى الخولى، حول مهام العام الخامس عشر لثورة يوليو، مجلة

الطلوعة، السنة الثانية العدد السابع، يوليو ١٩٦٦.

٢- Kent jennin &s, " The effect of military service on political attitudes" the Amercan political science review vol. LxxxI, No. 1 March 1997. pp. 131-143

أحضان دلتا النيل. عم عيد هو ترزى القرية الوحيد، ولأن زمام قريتي من الأرض كان صغيراً، لم يستفد أهلها سوى من قانون الإصلاح الزراعى الثالث أوائل الستينات.

ولأن عم عيد كان ترزياً رفض القائمون على الإصلاح الزراعى إعطاءه نصيبه من الأرض (فدان ونصف الفدان) كغيره من الناس، ما جعله يهددهم (لا أدري كيف أتته هذه الثقة) بأنه سيشكوههم إلى جمال (عبد الناصر طبعاً). ولأنهم ظنوه يهذى فقد تجاهلوه، ولأنه لم يكن يهذى فقد حضر إلى القاهرة لأول مرة فى حياته، وفى محطة مصر أخذ يسأل عن بيت جمال (فهل كان يظنه نائماً تحت الشجرة كعمر بن الخطاب ؟) .. حتى دلّه عليه أولاد الحلال، ولما وصل إليه اقترب من حرسه، يسألهم الدخول إلى (جمال) رغم رعدة خفيفة سرت فى قلبه ولكنسه تجاسر، فاستمهلوه حتى ذهبوا لـ (جمال) يسألونه، وبعد لحظات كان الأمر بدخوله إلى مكتب الرئيس، حيث استقبله واحد بيه محترم (لعله سامى شرف) وطلب منه الجلوس بعض الوقت. وفجأة فتح الباب المواجه، وإذا به أمام (جمال)، فهم واقفاً قبل أن يسقط على الأرض، وإذ يستعيد وعيه تدريجياً يجد نفسه على كنبه، وجواره جمال ممسكاً بكوب من العصير يسقى به عم عيد، وإذ يشعر الرجل بخجل يصر جمال على أن يكمل الشرب من يده، وهو يداعبه: لماذا تخاف، هو أنا شكلى متوحش للدرجة دى؟ حتى إذا ما استرد الرجل وعيه فأخذه (جمال) إلى داخل مكتبه، وأجلسه أمامه سائلاً عن شكواه،

وهنا يمكن ملاحظة مدى التشابه والاختلاف بين مشروعي محمد على وعبد الناصر.. يأتى التشابه على : داخلياً فى أولوية بناء الجيش، ومحورية حركة التصنيع، وأهمية نشر التعليم. وخارجياً فى الطموح إلى دولة عربية كبرى تجاوز موضعها؛ لتسد الفراغ الإستراتيجى العربى فى جغرافية النظام العالمى القائم. وكذلك، بل وبسبب ذلك، فى المآل النهائى وهو انهيار الأول وانتكاسة الثانى بفعل الضغط الغربى / الإسرائيلى. أما الاختلاف الأساسى والعميق فيتعلق بعمق الحضور المجتمعى، فلدى محمد على كان الجيش هو الغاية ومصدر إلهام حركتى التعليم والتصنيع، وأما لدى عبد الناصر فكان المجتمع نفسه هو الغاية، هو ما يتجلى على صعيدى الرؤية الثقافية، والإيديولوجيا السياسية، فكلتاها كانت موجهة إلى مجتمع، ينبغى تحديثه وتغييره باعتباره القاعدة والغاية لأى تحديث آخر، ولذا كان مشروع عبد الناصر أكثر شمولية وعمقاً على نحو مكنه من صياغة عقد اجتماعى جديد، تم من خلاله تجاوز "الحالة الرعوية" إلى صياغة كتلة مجتمعية مصرية حديثة وتمدنية، لا تزال متماسكة حتى الآن رغم كل إحباطاتها.

يجسد هذا العقد خير تجسيد قصة لطيفة ومعبرة أود التوقف عندها فى عجالة، راجياً القارئ العزيز أن يغفر لى تلك الرغبة التى آمل أن تخل بسياق البحث. إنها قصة عم "عيد الترزى" التى شغفتني وأسرت خيالى الطفولى الهائم فى ليل تلك القرية الصغيرة "ميت الشيخ" الواقعة فى

لقد كان من شأن هذه الصياغات الأربع الجديدة أن تحدث تغييرات فى القيم السياسية السائدة فى المجتمع فى اتجاه ثقافة سياسية حديثة، تجاوزا للنموذج الرعوى، ولكنها فى الوقت ذاته لم تبلغ بها النموذج الديمقراطى؛ ذلك أن المشروع الناصرى لم يحاول قط بلورة وفرز الاختلافات المجتمعية "الصغيرة" القائمة داخل كتلته الحديثة على أسس إيديولوجية وطبقية ومهنية لصالح التنافسية السياسية بل، على العكس، حاول قمعها لصالح رؤية شمولية، حققت كثيرا من أهدافها التحديثية إلا أنها عمقت من درجة الإدماجية السياسية التى ساعد على ترسيخها تدنى قدرة المجتمع المصرى القاعدى الموروثة آنذاك على صعيد حيازة السقوف المعرفية، ونضوج الذات الفردية، وهى حاجات رئيسية لطرح المطلب الديمقراطى، وكذلك ضعف جاذبية الفكرة الديمقراطية نفسها آنذاك كإيديولوجيا استعمارية تأخذ الموقف السكونى المحافظ فى بنية الصراع الدولى وتترك لنقيضتها "الاشتراكية" الموقف النقيض "التقدمى" والديناميكى. وقد دفع إلى هذا الاتجاه أمران:

الأول: هو النهج التوفيقى بين أضداد على منوال الجمع مثلا بين "الزعامة الكاريزمية" و"الإنجاز" كأسانيد حديثة لكسب الشرعية السياسية، وبين الشرعية التقليدية فى الوقت نفسه، حيث استمر الإسلام يمثل أحد الروافد المهمة المؤثرة على الثقافة السياسية للجماهير فى مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو؛ حيث عملت

ثم طمأنته بحلها، بعد أن أخذ عنوانه وقبل أن يشير إلى البية، الذى يقف خلفه إشارة لم يفهمها عم عيد الذى هب واقفا ليقبل يد جمال، فإذا بجمال يهم فيحتضنه ويربت على كتفه مودعا (لم تكن هناك كاميرات للتصوير ولا فضائيات تنقل الحدث) ..

ويخرج عم عيد والدموع فى عينيه، ليجد البية أمامه ممسكا بظرف يمدّه إليه فيأخذه بعد تردد وشكر، وإذ يخرج إلى الشارع يفتحه .. يا الله أربعون جنيها كاملة، وهو من قضى عمره لم يمتلك عشرة جنيها (حقة وحدة) .. هم الرجل بعد أن جفت دموعه، فاشترى جهاز راديو ضخّم، وبعد ليلة قضاها عند قريب له يعمل بوابًا، عاد به إلى قريبته العطشى لأى حديث يختلف عن أحاديث فلاحها المكدودة والمكرورة. وإذ يبيت الرجل ليلته الأولى، يستيقظ على صوت أفنديات الإصلاح يسألونه لماذا تأخر عن استلام أرضه !. استلم الرجل أرضه وزرعها، أما الراديو فلم يكن يفتحه إلا عندما يجتمع نصف أهل القرية فى داره ليسمعوا خطب (جمال) وأغانى أم كلثوم. ولم يكن أحد ينصرف، دون أن يشنف أذنيه بحكاية عم عيد مع (جمال).

مات عم عيد قبل ثلاثة عقود، ولكن بقيت حكايته فى خيال الأجيال من أهل قريتي، وربما بقيت أمثالها أو ما يشبهها كثيرا فى خيال الكثيرين من المصريين، تعبيرا عن ذلك العقد الاجتماعى الجديد بين المصريين وحكامهم.

أحد المجالات المهمة الأخرى التي شهدت هذه النزعة التوفيقية كان مجال التصنيع، فقد حاولنا استيراد التصنيع من الغرب دون أن نستورد القيم المصاحبة له، أى دون أن نتبنى قيم الحضارة الصناعية، وهذه العملية مستحيلة تاريخيًا لأن التصنيع لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإشباع الروحي، أو عن أهمية الممارسة الديمقراطية، والأهم من ذلك كله أن التصنيع من منظور اجتماعي شامل هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية معاً^(١)، وبالتالي فهي لا تحدث أثرها الحقيقي إلا في هذا السياق الشامل.

والثاني: هو الجمود السياسي على صيغة الحزب الواحد، غير القادر على تلبية حاجة المشاركة السياسية عند الجماهير الغفيرة التي تأثرت إيجابيًا بالصياغات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لنظام ثورة يوليو، فقد لجأت النخبة الثورية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ إلى الاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي، لتعبئة الجماهير سياسيًا، وأصبح بذلك التنظيم الواحد هو الأداة الرئيسية لتغيير الثقافة السياسية، وقد كان متصوراً أن يؤدي هذا التنظيم الواحد إلى تدعيم قيم المشاركة السياسية وإضعاف قيمة السلبية التي تنطوى عليها الثقافة المصرية، ولكن الذي حدث من الناحية الواقعية هو أن التنظيم الواحد لم يدعم

النخبة العسكرية على توظيفها لتحقيق الترابط بين حركتهم وأغلبية الجماهير المرتبطة بقيمها التقليدية، فكان الإسلام من وجهة نظر النخبة الحاكمة إحدى الأدوات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أغراض سياسية ولتحقيق الاتصال الفعال مع الجماهير، وهكذا عمل النظام رغم طبيعته التحديثية على استغلال تأثير بعض القيم التقليدية القوية والمؤثرة في المجتمع؛ وخاصة في بداية الثورة، من أجل إيجاد الرضاء والتأييد الجماهيري، ثم محاولة تفسير القيم الحديثة على ضوء الخبرة القديمة، بمعنى آخر محاولة الوصول إلى نتيجة خلاصتها أن العلاقة بين القيم التقليدية، والحديثة، هي علاقة توافق وتأليف وليست علاقة تضاد وصراع^(١). ولقد بلغت هذه النزعة التوفيقية درجة أعلى، حينما تم إضفاؤها على الإيديولوجية السياسية نفسها، من خلال تقديم صورة للاشتراكية من وجهة نظر إسلامية بهدف إثبات عدم وجود تعارض بين الاشتراكية كإيديولوجية والإسلام كدين، ففي هذا السياق التوفيقى ظهر العديد من الآراء التي توضح النزعة الاشتراكية للإسلام^(٢).

^١ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٠.

^٢ - عبد المنعم شemis، اشتراكيتنا العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦١، ص ٨-٤٧.

^٣ - السيد بسين، الوعي القومي المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ٥٣.

كثيرا من المشاركة؛ لأنه اعتمد بحكم أحاديته، على التعبئة أكثر من اعتماده على فكرة المشاركة، وربما يجد ذلك تفسيره في تخوف النخبة الثورية من التعددية السياسية الحقيقية بين الجماهير^(١).

لهذين الدافعين الأساسيين، التوفيق بين أضداد والجمود السياسي، عجزت الثقافة السياسية المصرية عن بلوغ النموذج الديمقراطي، ولكنها بلا شك كانت قد جاوزت النموذج الرعوى تحت تأثير الصياغات الحديثة الاقتصادية بشكل أساسي، وكان الوصف الأنسب لها "السلطانية"، وهو حالة وسطى بين الرعوية والديمقراطية، وهى تلك الحالة نفسها التى انعكست بشكل مباشر على التنمية، أو النهضة الوطنية فى مصر؛ فبسبب تجاوز النموذج الرعوى، أمكن لمصر أن تصوغ مشروعها النهضوى "الناصرى" حول عدة مرتكزات حديثة سلف ذكرها، ولكن عجزها عن بلوغ النموذج الديمقراطى حيث ثقافة المشاركة، وهو ما أدى بهذا المشروع إلى التراجع بعد هزيمة يونيو ١٩٧٦، ثم التفكك بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، وهو التراجع الذى يمكن أن تعزوه الدراسة إلى عدة عوامل بعضها وثيق الصلة بالثقافة السياسية السلطانية، وعلى رأسها:

أ- سيادة البيروقراطية على السياسي: فالمتفق عليه أن البيروقراطية بمعناها العلمى ممارسة الإدارة على أساس من العلم والمعرفة والتنظيم

^٢ د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٤.

العقلانى، الذى يتسم بعدد من الخصائص، أهمها: الخضوع لقواعد معينة، ووجود نوع من النظام الهرمى أو التدرجى الذى يحدد العلاقة بين التابعين والمتبوعين. للبيروقراطية بهذا المعنى أهميتها الخاصة فى نمط الإنتاج الآسيوى، الذى ساد التطور التاريخى لمصر ضمن بناء الثقافة السياسية الرعوية، ولقد تزايدت أهمية البيروقراطية فى مصر عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى درجة كبيرة، باعتبارها الأداة الأساسية التى اعتمدت عليها النخبة الحاكمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى وعدت بها شعبها، ويفسر هذا الاعتماد المتزايد على البيروقراطية اعتبارين مهمين:

١- هو رغبة النخبة الحاكمة فى الانتقال بالمجتمع من مرحلة التقليدية والتخلف إلى التنمية والتحديث، مع محاولة تجنب الآثار الضارة التى تطرحها عملية الانتقال هذه على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو على الأقل تقليلها إلى أقصى حد ممكن.

٢- هو نقص خبرة العسكريين بشئون السياسة والحكم، بعد أن أسقطوا النظام القديم بجميع مؤسساته ورموزه، حيث تحول الثوار إلى حكام يمارسون السلطة فى وقت تنقصهم فيه الخبرة اللازمة لذلك، وتراودهم الشكوك إزاء السياسيين القدماء أرباب العصر القديم، مما دفعهم للتوجه صوب الجهاز المدنى

الوحيد تقريباً، الذى يتميز بنوع من النظام وتحكمه قيم وضوابط راسخة ومتأصلة وتتوافر فيه الخبرة اللازمة التى توارثها خلال أحقاب طويلة من العمل والممارسة^(١).

لقد أدى الدافعان معاً - وبالتدرج - إلى أن تحل البيروقراطية محل السياسة، فاحتجت الجماهير بقدرتها على المشاركة، وعلى الرقابة السياسية خلف الجهاز البيروقراطى العتيق الذى أعاق تواصل النخبة مع الجماهير، وسمح لبعض بؤر الفساد بأن تعكس أهدافاً ورؤى ومطالب لدى القيادة، لا تعبر عن روح الشارع الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تضليل السياسات العامة، والأهداف الوطنية للمشروع للمشروع القومى الناصرى.

ب- سيادة العسكرى على المدنى: لقد عرفت مصر الجيش منذ عهد الدولة الفرعونية القديمة، وكان جيشاً غير محترف، يؤدى بعض المهام المدنية حينما تزول التهديدات العسكرية الخارجية، ولكنه تحول إلى جيش منظم بعد عصر الانتقال الأول، نتيجة لبزوغ تهديدات عسكرية لمصر، تنال من سيادتها على الأقاليم المجاورة لها فى النوبة وليبيا وجنوب فلسطين، ثم تحول هذا الجيش إلى الاحتراف الكامل بعد غزو الهكسوس لمصر وبدءاً من الأسرة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على أيدي المحررين المصريين العظام رمسيس الثانى وتحتمس

الثالث وغيرهما، حيث ساد الاعتقاد الراسخ بأن التطور العسكرى والاعتماد المتزايد لمصر على قدرتها العسكرية كان أحد ضرورات تطورها السياسى والحضارى، وهذا ما أدركه سريعاً ملوكها، فكان الإشراف على الجيش من مهام الفرعون نفسه، وعندما كان يجلس على عرش مصر من لم يستطع القيام بهذا الإشراف مثل حتشبسوت، أو لا يريد التدخل شخصياً فى شئون الجيش مثل أمنحوتب الثالث والرابع أو كان يتبنى اتجاهات مهانة مثل اخناتون، كان الوضع الاستراتيجى لمصر يتغير كثير^(٢).

وبعد انقطاع طويل بفعل احتلالات شتى، ثم الفتح العربى لمصر، وخضوعها لنمط من التطور السياسى والحضارى يخضع للنموذج الرعوى، بزغت ملامح جيش وطنى مصرى مع حكم محمد على، تنامت مع ثورة عرابي، حتى اكتملت فقط مع ثورة يوليو حول النواة التى قامت بالثورة نفسها، ولقد كان هدف بناء جيش وطنى قوى أحد أنبل أهداف الثورة وأعزها على النفس. غير أن التمدد الشديد لهذا الجيش وبخاصة فى الستينات فى الحياة العامة؛ حيث رأس رموزه مجالس إدارات شركات القطاع العام الكبرى، والأندية الرياضية وغيرها، مما أفقد هذا الجيش احترافيته العسكرية من ناحية، وأفسد الحياة السياسية من ناحية أخرى، وكان للأثرين معاً دور كبير فى

^٢ - جونيف هوسون، دومينيك فاليل، الدولة والمؤسسات فى مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة والرومان، ترجمة فؤاد الدهان، دار الفكر للدراسات والتوزيع ١٩٩٥، ص ١٤٣ - ١٦٠.

^١ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٦.

فى قلب الحربين معاً، لكن أهله ظلوا بعيدين،
عما كان يجرى على أرضهم^(١).

ج - الضغوط الخارجية التى واجهت النظام
الناصرى بدءاً من العدوان الثلاثى على مصر،
ثم الضغوط الأمريكية المستمرة على مصر
بدعمها لإسرائيل وحتى عدوان يونيو ١٩٦٧،
وهى الضغوط التى طالما أربكت حسابات
النظام وأرهقته؛ حيث لم تسمح الظروف الدولية
والإقليمية للمشروع الناصرى أن يصوغ
نموذجه الحضارى، معتمداً على أسس متينة فى
التراث العربى الإسلامى؛ لأن صياغة هذا
النموذج بصورة تكفل التأليف الحى الخلاق،
وليس مجرد التوفيقية الجامدة بين الأصالة
متمثلة فى التراث العربى الإسلامى والمعاصرة
ممثلة فى تطبيق المفاهيم الحديثة فى إدارة
المجتمعات اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كانت
مهمة تحتاج إلى وقت طويل وإلى طليعة من
المثقفين الواعين بتراثهم العربى الإسلامى،
والمفتحين على الغرب فى نفس الوقت، وكانت
تحتاج بالتالى إلى فرصة تاريخية لم تتح للنظام
الناصرى، كما أتيح لليابان مثلاً أن تتمتع بها،
والتي جعلتها تنسج على مهل وبشكل عضوى
وتراكمى نموذجها الحضارى الحديث، عن
طريق المزج بين تراثها وبين مصادر القوة
الغربية بصورة فذة وغير مسبقة^(٢).

هزيمة يونيو العسكرية أمام عدو الأمة
التاريخى، والتي أسقطت هيبة النظام ابتداءً،
ثم دفعت نحو تآكل شرعيته السياسية، وصولاً
إلى تقويض دعائم مشروعه النهضوى انتهاءً.
وربطاً لهذا الماضى بالحاضر، فإن الدراسات
التي أجريت فى مصر لهزيمة حزيران / يونيو
١٩٦٧، فى العمق، قد نبهت إلى أن الانقطاع
التاريخى الطويل بين المجتمع الأهلى العربى
ومهام ومسؤوليات الحرب النظامية الوطنية
الشاملة، كان ضمن الأسباب العميقة لهذه
الهزيمة القومية الكبرى. فمن وجهة تاريخية
"تحولت (المنطقة العربية) من طرف فى
الصراعات إلى مجرد ساحة لها بين
متصارعين من خارجها. . . (و). . . أصبحت
الحرب اختصاص الأمراء الأتراك. .
والمماليك. . ثم العثمانيين. . وفى هذا كله لم
يكن للأمة دور فى قصة الحرب، فيما عدا
فصل عابر فترة الحروب الصليبية. . فى هذه
العصور كلها كانت الأمة العربية تعرف فكرة
التمرد. . والعصيان. . والثورة، وقد مارسها
جميعاً بالفعل فى لحظات مختلفة من حياتها.
ولكن الحرب ظلت فكرة بعيدة نائية فى
الماضى السحيق، متصلة بحماسة الشعراء،
أكثر من اتصالها بالدفاع عن الأوطان. .
والمحصلة أنه حتى منتصف القرن العشرين لم
يكن العرب قد تعرفوا - بعد - على فكرة
الحرب وعلى دورها فى صهر وصب
وصياغة معادن الأمم. كان العالم قد عاش
تجربة حربين عالميتين، وكان الشرق الأوسط

^١ - محمد حسنين هيكل، الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (القاهرة:

مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٠)، ص. ص ٨٠٣-٨٠٦.

^٢ - السيد يسين، الوعى القومى المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية
العربية، مرجع سابق، ص ٥٢.

إذن ورغم أن هذا العامل الخارجى قد لا يكون وليد الثقافة السياسية فى ذاتها، إلا أنه قد مثل دافعاً مهماً لتفجير تناقضاتها الداخلية، وعلى الأقل فهو لم يفتح لها العمل الهادئ والمتأنى على تجاوز هذه التناقضات وتحقيق التوفيق الخلاق والجدلى بين أطرافها، فكان الاضطراب الذى جابهه المشروع الناصرى بتأثير دوافع بنائية، تتعلق بالثقافة السياسية المصرية، ثم التراجع الذى كشفت عنه وأرخت له حرب يونيو كإحدى الثمرات غير المباشرة للضغط الخارجى.

غير أن الأمر المؤكد فى هذا السياق هو أن المشروع الناصرى، وعقده الاجتماعى الجديد، قد تبنى أكثر مطالب الحركة الوطنية نبلاً وعمقاً كإقامة جيش وطنى، وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالى، وتحقيق الإصلاح الزراعى، وفرض التعليم النظامى الواسع، الذى كان طه حسين قد اعتبره (كالماء والهواء). كما حقق الكثير من

الأهداف التحديثية العميقة، التى تعد شروطاً موضوعياً لازمة، بل وسابقة على أى تحول ديمقراطى، بل إنه أوجد مكونات وعى ليبرالى حقيقى خصوصاً على مستوى إنضاج إدراك الذات الفردية لـ (المصرى) كإنسان، ولموقعه فى وطنه (مصر)، ولموقع بلاده فى العالم، ما ولد لديه نوعاً من الثقة بالنفس، وفى سلطته (الوطنية)، تلك الثقة التى مكنت (عم عيد الترزى) من أن يذهب إلى (جمال) فى بيته يشكو له أركان دولته (الإصلاح الزراعى). بينما كان جمال حريصاً على العقد، صادقاً مع العهد إلى ذلك الحد، الذى منعه من استعذاب شكوى الرجل، مثلما استعذب الفرعون القديم شكوى الفلاح الفصيح مطالباً له بتكرارها، بل أسرع إلى حلها ليس لأن عم عيد قليل الفصاحة فقد كان حكماً مميزاً، ولكن لأن (جمال) كان يدرك أن لا متعة للسلطان فى سماع أنين فلاح غلبان.